

**قياس تكلفة التدهور البيئى لتربة الأراضى المستصلحة فى مصر
مع التركيز على محافظة الأسماعيلية**

صفحة الموافقة على الرسالة

**قياس تكلفة التدهور البيئي لترية الأراضي المستصلاحة في مصر
مع التركيز على محافظة الأسماعيلية**

التوقيع

اللجنة:

- أ.د/ مصطفى جلال مصطفى

- أ.د/ محمد السيد الننة

- أ.د/ محمد عبد العزيز خليفة

- أ.د/ هشام إبراهيم القصاص

- أ.د/ عمرو حسين عبد البر

قياس تكلفة التدهور البيئي لتربة الأراضي المستصلحة في مصر مع التركيز على محافظة الأسماعيلية

تحت إشراف:

١ - أ.د/مصطفى جلال مصطفى

٢ - أ.د/هشام إبراهيم القصاص

٣ - أ.د/عمرو حسين عبد البر

() "

()

"()"

⋮
I

I

I

I

I

المستخلص

تمثل تربة الأراضي المستصلحة كجزء من عملية الانتاج الزراعى، أحد العلاقات المتداخلة بين البشر والبيئة. حيث تأخذ عملية الإنتاج الزراعى من البيئة و تعطينا المنتجات الزراعية ولكن تعطيها أيضا المشاكل البيئية مثل تدهور التربة وإنخفاض إنتاجيتها. وقد إهتم العلماء و الباحثون بمحاولات تقدير قيم للتدهور البيئى. ولكنها تظل عملية صعبة و معقدة أذ يصعب تحديد بعض العوامل البيئية فى صورة كمية. ويمثل التدهور البيئى للتربة فى مصر جزء من التدهور البيئى و الذى يمثل عبأً على الاقتصاد القومى سواء فى صورة تكلفة التدهور، أو تكلفة لمنع التدهور، وبالرغم من ذلك لا يتم تضمين تلك التكاليف فى الحسابات القومية ؛ والتى تقوم على احتساب التكاليف الحدية النقدية الخاصة بكل من المستهلك والمنتج ، وذلك بسبب صعوبة قياس تكلفة التدهور البيئى نظراً لعدم وجود معايير ثابتة لتقدير تلك التكاليف البيئية.

وبناءً عليه فإن الهدف الرئيسي للبحث هو محاولة إيجاد قياس نقدى لتكلفة التدهور البيئى للتربة فى مصر باستخدام تربة الأرضى المستصلحة بمحافظة الإسماعيلية كعينة لتطبيق الدراسة لإيضاح أثر تلك التكلفة على الناتج المحلى الإجمالى وبالتالي على الاقتصاد القومى ومعدلات النمو والتنمية وقد أثبتت البحث وجود علاقة جوهرية بين التدهور البيئى لترابة الأرضى المستصلحة وبعض العوامل المباشرة، مثل التغدق و التملح، وغير المباشرة مثل، تكلفة العمالة وأسعار المدخلات والمخرجات ودخول المزارعين. وكذلك وجود علاقة جوهرية بين التدهور البيئى للتربة فى الأرضى المستصلحة وتدهور الإنتاجية بالإضافة إلى وجود علاقة جوهرية بين التدهور البيئى لترابة الأرضى المستصلحة فى مصر وحسابات القومية حيث قام الباحث بتقدير قيم نقدية للتدهور البيئى لترابة الأرضى المستصلحة فى محافظة الإسماعيلية ثم استخدامها عن طريق إيجاد قيم نقدية للتدهور البيئى لترابة الأرضى المستصلحة باستخدام طريقة التدهور فى الإنتاجية ومقارنتها كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى ووجد أنها تساوى ما يعادل ٩٪٤ من إجمالى إنتاج القطاع الزراعى لجمهورية مصر العربية عن عام ٢٠١٠ - ٢٠١١ . أو ما يعادل حوالى ٧٪٠ من الناتج المحلى الإجمالى بأسعار السوق حسب تقديرات عام (٢٠١٠-٢٠١١).

الملخص

تمثل الأرضى المستصلحة والبالغة حوالي ١٠٨ مليون فدان بمساحة مهضوولة حوالي ٣٠٠ مليون فدان الأمل في الخروج من الوادى الضيق وتعويض الأرضى التي تفقدتها سنوياً بمعدل حوالي ٣٠ ألف فدان من أجود الأرضى الزراعية في الدلتا ووادى النيل والمصنفة من الدرجة الأولى والثانية والثالثة ويمثل التدهور البيئي للتربة في مصر جزء من التدهور البيئي و الذي يمثل عيناً على الاقتصاد القومى سواء في صورة تكلفة التدهور، أو تكلفة لمنع التدهور، و لا يتم تضمين تلك التكاليف في الحسابات القومية ؛ والتي تقوم على إحتساب التكاليف الحدية النقدية الخاصة بكل من المستهلك والمنتج ، وذلك بسبب صعوبة قياس تكلفة التدهور البيئي نظراً لعدم وجود معايير ثابتة لتقدير تلك التكاليف البيئية. و من ثم يتبارى إلى ذهن الباحث سؤال جوهري هو؛ كيف يتم قياس تكلفة التدهور البيئي للتربة الأرضى المستصلحة في مصر مع التركيز على محافظة الأسماعيلية؟ ويتفرع من هذا السؤال مجموعة أسئلة فرعية منها:

- ١ - هل توجد تكلفة للتدهور البيئي للتربة في الأرضى المستصلحة ؟
 - ٢ - كيف يمكن قياس تكلفة التدهور البيئي للتربة ؟
 - ٣ - هل هناك اختلاف في درجة و نوعية و مسببات التدهور البيئي للتربة من منطقة لأخرى في الأرضى المستصلحة ؟
 - ٤ - هل يؤثر التدهور البيئي للتربة على الاقتصاد الكلى و الحسابات القومية ؟
 - ٥ - هل يؤدي التدهور البيئي للتربة إلى مزيد من التدهور البيئي للتربة ؟
- الهدف الرئيسي للبحث هو محاولة إيجاد قياس نقدى لتكلفة التدهور البيئي للتربة في مصر باستخدام محافظة الأسماعيلية كعينة لتطبيق الدراسة لإيصال أثر تلك التكلفة على الناتج المحلي الإجمالي GDP وبالتالي على الاقتصاد القومى ومعدلات النمو والتنمية. ويتحقق هذا الهدف من خلال الأهداف الفرعية التالية:
- ١ - أثبات تواجد التدهور البيئي للتربة وأسباب الرئيسية ، المباشرة وغير المباشرة لذلك التدهور.
 - ٢ - إيجاد تقدير كمى للتدهور البيئي للتربة.
 - ٣ - إيجاد تقدير نقدى للتدهور البيئي للتربة.
 - ٤ - إظهار درجة تأثير للتدهور البيئي للتربة على الحسابات القومية في صورة نسبة من الناتج المحلي الإجمالي.
 - ٥ - أظهار العلاقة بين التدهور البيئي للتربة و المتغيرات الطبيعية والإقتصادية والاجتماعية وديناميكية التدهور.

تعود أهمية محاولة القياس النقدي للتدور البيئي للتربة الزراعية في الأراضي المستصلحة إلى العديد من النقاط:

- اهتمت الحكومة المصرية أهتماماً بالغاً باصلاح الأراضي متمثلاً في إنشاء هيئة تعمير الصحارى والتى تقوم باصلاح الأرض وتنزويدها بالبنية الأساسية من محطات رفع وترع ومحطات صرف ومصارف وطرق وتنزويدها بالكهرباء مما يؤدى ، بالإضافة إلى مجهودات القطاع الخاص والأفراد ، إلى إضافة أراضي جديدة للقطاع الزراعي والذي يساهم بحوالى ١٦١ مليون جنية مصرى أو ما يمثل ١٤ % من الناتج المحلى الإجمالي GDP والبالغ حوالى ١٥٠ مليون جنيه مصرى بأسعار السوق عام ٢٠١٠ – ٢٠١١ ويعمل به حوالى ٢٨ % من قوة العمالة فى مصر ويشكل الإنتاج المحقق من الأراضى المستصلحة عام ٢٠٠٩ حوالى ٣٥ % من إجمالى إنتاج المساحة الكلية . ولذلك فإن التدور البيئي للتربة يمثل ضربة موجعة لهذه الطموحات والأمال ويصبح جديراً بالإهتمام والتحليل والدراسة .
- يتم حساب الناتج المحلى الإجمالي على أساس التكالفة الحدية الخاصة لكل من المستهلك والمنتج (CMC and PMC) ولا يتم حساب أو تضمين التكاليف الخارجية External Costs والمتضمنة التكاليف البيئية أو تكاليف التدور البيئي) مما يؤدى إلى إعطاء وزن أكبر للناتج المحلى الإجمالي وخطأ فى حسابات الدخل القومى وفي تقديرات الاقتصاد الكلى عموماً مما يتطلب القيام الدراسات والإبحاث الازمة لمحاولة إيجاد تقديرات لتلك التكاليف الخارجية عموماً والبيئية منها خصوصاً.

قام هذا البحث على محاولة تقدير التكالفة الناتجة عن التدور البيئي للتربة وآثارها على الناتج المحلى الإجمالي و ذلك من خلال استمارنة الاستقصاء الذى تم توزيعها على العينة العمدية الممثلة فى أصحاب ١٧٨ مزرعة بمنطقة البحث بالأراضي المستصلحة بمحافظة الأسماعيلية ، ثم تجميع بيانات استمارنة الاستقصاء و تحليلها و دراسة علاقات الإرتباط بين التدور البيئي للتربة و الأسباب المسببة لها والآثار الناتجة عنه وذلك من خلال تحليل التباين المتعدد ومعاملات التحديد والإرتباط المتعدد و معامل التوافق و توزيع ٢٤ . كما تم الإعتماد على بعض البيانات الأولية المنشورة عن الناتج المحلى الإجمالي و الأراضي المستصلحة على مستوى الجمهورية وقد تم التركيز على محافظة الأسماعيلية لتطبيق الدراسة الميدانية الخاصة بالبحث حيث تبلغ مساحة محافظة الأسماعيلية حوالى ٥٠٦ كم^٢ المنزرع منها حوالى ٣٥٨،٥٣٢ ألف فدان منها حوالى ١٢٠ ألف فدان أرض مستصلحة بنسبة حوالى ٣٣،٥ % من الأراضي المنزرعة بالمحافظة تحتل بها المركز الثالث من حيث حجم الأراضي المستصلحة بعد البحيرة و مرسى مطروح وتبلغ المساحة المحصولية بها حوالى ١٩٢ ألف فدان أى أن نسبة الأرض المنزرعة الفعلية هي ١٠,٦ مرة مقارنة بـ ١,٨ لعمومى الجمهورية و يصل عدد السكان إلى حوالى ٩٤٣ ألف نسمة يعمل حوالى ٢٧ % منهم السكان بالزراعة مقارنة ٢٨,٢ % لعمومى الجمهورية وانها تعانى من مشاكل التدور البيئي للتربة عموماً بما فيها الأرض المستصلحة مثل مشاكل التملح والتصرح و زحف العمران و تدور الإنتاجية .

اتبع الباحث كل من ؛ الدراسة النظرية ، والدراسة العملية من أجل تحقيق أهداف البحث و إختبار فروضه فقد اعتمد الباحث في الدراسة النظرية على المنهج الاستقرائي و الإستباطي و الذى يقوم على تجميع وتحليل وتفسير المعلومات المتعلقة بالعناصر الرئيسية للبحث وذلك عن طريق إتباع المصدر التاريخي (غير المباشر) وقد استعن الباحث ببيانات الإحصائية و المعلومات المطبوعة والمنشورة المحلية والأجنبية من أجل بلورة إطار فكري لأمكانية قياس تكلفة التدهور البيئى لترابة الأراضى المستصلحة فى مصر مع التركيز على بيانات محافظة الأسماعيلية بالإضافة إلى تحديد متغيرات الدراسة وكيفية قياسها .

وفي الدراسة العملية، اتبع الباحث المصدر الميدانى (المباشر) عن طريق استخدام طريقة المقابلات الشخصية مع كل من؛ السادة المسؤولين عن المديرية الإحصائية الزراعية ومديرية الرى والجمعيات الزراعية بمحافظة الأسماعيلية. وطريقة الملاحظة بالقيام بزيارات ميدانية للعديد من المناطق المتدهورة وتدوين الملاحظات الخاصة بها. وكذلك الاستماره الإحصائية (صحيفة الإستبيان Questionnaire) حيث قام الباحث بالاستفادة من أهداف الدراسة وتساؤلاتها ، و النظريات المستخدمة فى هذا البحث و الدراسات السابقة فى تحديد الوحدات الرئيسية التي عالجتها استماره الإستبيان وذلك لتحقيق أهداف البحث .

أهم نتائج هذا البحث :

١- بینت الدراسة العملية ، من خلال تحلیل بیانات الدراسة المیدانیة ، وجود علاقه جوهريه بين التدهور البيئی للتریبة و كل من؛ التعدق و التملح كأهم الأسباب المباشرة ، واليد العاملة (عدد و خبرة) وأسعار المدخلات والمخرجات ودخول المزارعين ، كأهم الأسباب غير المباشرة حيث أن أكد تحلیل التباين المتعدد أن علاقه الأتحدار جوهريه وغير راجعة للصدفة بين نسبة التدهور البيئی للتریبة ونسبة الأراضی المتعدقة بالعينة لكل شریحة و نسبة الأراضی المتملحة بالعينة لكل شریحة و نسبة الأراضی المتعدقة والمتملحة في نفس الوقت لكل شریحة واليد العاملة (عدد و خبرة) وأسعار المدخلات والمخرجات ودخول المزارعين .

٢- بینت الدراسة العملية وجود علاقه جوهريه بين التدهور البيئی للتریبة في الأراضی المستصلحة و تدهور الإنتاجية من خلال اختبار معامل التوافق و مقياس².

٣ - بینت الدراسة العملية وجود علاقه جوهريه بين تدهور الإنتاجية والحسابات القومية باستخدام بیانات التدهور في الإنتاجية الخاصة بالعينة وكذلك الخاصة بیانات المصدرة بواسطة محافظة الأسماعيلية.

٤- بینت الدراسة العملية أن التدهور البيئی للتریبة يؤدي إلى مزيد من التدهور البيئی للتریبة حيث يؤدي التدهور البيئی للتریبة إلى تناقص الدخول لدى المزارعين بالتزامن مع الثبات النسبي لأسعار المنتجات الزراعية والارتفاع المستمر لأسعار المدخلات مما يؤدي إلى انصراف المزارعين عن إتخاذ التدابير اللازمة لصيانة التریبة والمحافظة عليها وبالتالي إلى زيادة تدهورها.

٥- وضع الباحث مشروع مقترن لبيان الآثار البيئية والإقتصادية والاجتماعية لمعالجة التدهور البيئي للتربة باستخدام نتائج البحث الميداني وتطبيق أسلوب التكلفة والعائد مع تطبيق مدى زمني ٢٠ سنة ومعدل خصم ١٠ %.

٦- وجد أن أهم أسباب التدهور البيئي للتربة بعد التغدق والتملح هي:

- عجز بعض أصحاب المزارع عن إستكمال زراعتها وصيانتها بسبب التكاليف العالية والعائد المتواضع فهجروها مما تسبب في تصرّفها.

- تطبيق نظم الزراعة الخاصة بالمناطق القديمة الطينية والتى لا تصلح للأراضى المستصلحة ذات التربة الرملية والطفلية الأقل خصوبة والتى لا يتوافر لها أنظمة صرف مناسبة.

- بعد معظم هذه الأراضى عن التجمعات السكنية مما يرفع من تكلفة العمالة والصيانة والخدمات.

- تحكم الشركات وتجار الجملة فى أسعار المحاصيل الزراعية لغير صالح المزارعين.

- غارات بعض البدو والخارجين عن القانون على تلك المزارع وفرض الاتاوات على أصحابها.

٧- تمكن الباحث من التوصل إلى تقدير نقدى لتكلفة التدهور البيئي للتربة الأرضى المستصلحة بمحافظة الأسماعيلية باستخدام بيانات العينة بمتوسط ٢٩٦٩ جنية مصرى للفدان باستخدام طريقة التدهور فى الإنتاجية لأراضى العينة. و٢٢٥ جنية مصرى باستخدام البيانات الصادرة عن قطاع الزراعة بمحافظة الأسماعيلية. ومتوسط ٢٦٥٨ جنية مصرى للفدان باستخدام طريقة تشين قيمة الأرضى. ويجب هنا مراعاة أن هذه التقديرات تحتاج إلى مزيد من الأبحاث والدراسات المعملية والميدانية نظراً للتداخل الشديد للعناصر المسببة للتدهور التربة وصعوبة فصلها وتحليلها بصورة منفصلة لكل عنصر موثر على حدة.

٨- باستخدام التقديرات السابقة كمؤشرات، تصبح القيمة النقدية المقدرة لتكلفة التدهور البيئي للتربة ٥٠٩٨ فدان مساحة أراضى العينة هي حوالي ١٥،١٣٦ مليون جنية مصرى. وتبلغ حوالي ٣٥٦ مليون جنية مصرى لمساحة ١٢٠ ألف فدان الأرضى المستصلحة بمحافظة الأسماعيلية أي حوالي ٢٢٪ من إجمالي نصيب الانتاج الزراعى من الناتج المحلى الأجمالي لعام ٢٠١٠-٢٠١١. وتبلغ حوالي ٧،٩ بليون جنية مصرى لمساحة حوالي ١،٨ مليون فدان حجم الأرضى المستصلحة فى جمهورية مصر العربية أو ما يعادل ٤،٩٪ من إجمالي إنتاج القطاع الزراعى لجمهورية مصر العربية والبالغ ١٦١ بليون جنية مصرى عن عام ٢٠١٠. وتساوى ٧٪ من إجمالي الناتج المحلى الأجمالي البالغ ١١٥ بليون جنية مصرى لعام ٢٠١٠.

أهم توصيات البحث:

أهمية تدخل الدولة بالقيام ببرامج على المستوى القومي لمكافحة التدهور البيئي للتربة:

أولاً : على المدى القصير مثل:

- توزيع المواد المساعدة على تحسين التربة مثل الجبس الزراعى على المزارعين مجاناً أو بأسعار مخفضة.
- التوسيع في تطهير الترع القائمة ومراقبة إلقاء المخلفات بها وتلوثها.
- القيام بحملات لنشر البرامج الأرشادية للدورات الزراعية السليمة الخاصة بالأراضي المستصلحة وتوسيع المزارعين بأهميتها الاقتصادية لهم.
- تشجيع المزارعين على إتباع وسائل الرى المطورة وتوسيعهم بأهمية تفتيت استخدام مياه الرى.
- التفاعل مع المزارعين للتوعية بأهمية الوقاية من التدهور البيئي للتربة وإدخالهم ومشاركتهم في البرامج والطرق المتبعة لحفظ التربة ووسائل العلاج وأعتبرهم جزءاً أصيل في أي برنامج لأنهم الملتقي النهائي للمنافع والأضرار و لضمان التجاوب مع تلك البرامج وجدية تطبيقها والرقابة المجتمعية عليها.
- تجريم زراعة المحاصيل غير المناسبة للتربة مثل زراعة الأرز في الأراضي المستصلحة ومراقبة ذلك بمنتهى الصراامة لأن العائد المغرى يفتح أبواب التحايل.
- تفتيت وترشيد استخدام المبيدات والأسمدة الكيماوية والتتحول لاستخدام الأسمدة ذات المصادر الطبيعية مثل الكومبوست من المخلفات الزراعية.
- تشجيع ودعم تشكيل جمعيات تعاونية زراعية من المزارعين انفسهم للمناطق المستصلحة خارج الزمام لمساعدة المزارعين وأصحاب الأراضي على الحصول على مدخلات الإنتاج بأسعار مناسبة مثل الشراء مباشرة من المصانع والمستوردين وكذلك معاونتهم على الوصول إلى المستهلكين والأسواق الرئيسية مباشرة لتسويق محصولهم بأسعار وشروط أفضل .
- توفير دعم فني حقيقي للمزارعين لتوسيعهم بالطرق الزراعية والمحاصيل المناسبة لنوعية التربة الخاصة بمزارعهم وذلك عن طريق القيام المتخصصين بحملات لتحليل نوعيات الأرضي والمياه وأنسب المحاصيل لتلك النوعيات.
- تأمين كميات مناسبة من الوقود اللازم للمعدات الزراعية وسيارات النقل وبأسعار مدرومة.
- زيادة التواجد الأمني بتلك المناطق.

ثانياً : على المدى الطويل مثل:

- القيام بمشاريع قومية لتحسين التربة في الأراضي المستصلحة.
- شق الترع و المصارف بالأراضي المستصلحة .
- قيام المراكز البحثية باستنباط أصناف ملائمة لتلك الأراضي من حيث تحمل الملوحة والإنتاجية المرتفعة وأحتياجات مائية أقل.
- القيام بالدراسات الازمة لمحاولة وضع إطار ووسائل ومفاهيم لتسهيل تقدير قيم للندهور البيئى و تضمينها فى الحسابات القومية.
- تبطين الترع والمصارف لمنع تسرب المياه الملوثة لباطن الأرض وأختلاطها بالمياه الجوفية.
- تدريب المزارعين على تصنيع الأسمدة الحيوية من مخلفات المزارع.
- تمهيد وشق الطرق وأنشاء الكبارى لتسهيل وتقليل تكلفة نقل المدخلات والمحاصيل.
- تعزيز المعديات لمنع تكدس السيارات الخاصة بنقل المستلزمات الزراعية على صفتى القناة .

فهرس محتويات البحث

رقم الصفحة	الموضوعات
١	الفصل الأول : الإطار العام للبحث
٢	١/١ : مقدمة.
٣	٢/١ : مشكلة البحث.
٤	٣/١ : هدف البحث.
٤	٤/١ : أهمية البحث.
٥	٥/١ : حدود البحث.
٦	٦/١ : منهج البحث.
٦	٧/١ : الدراسات السابقة.
١٩	٨/١ : متغيرات وفرضيات البحث.
٢٠	٩/١ : المصطلحات المستخدمة في البحث.
٣٣	الفصل الثاني: المداخل البيئية والإقتصادية والتشريعية للتدهور البيئي للتربة
٣٥	المبحث الأول: المدخل البيئي والفيزيائي وعلاقة التدهور البيئي
٣٥	١/١/٢ : مقدمة.
٣٦	٢/١/٢ : النظام الأيكولوجي.
٣٧	٣/١/٢ : البيئة وأستدامها.
٤٠	٤/١/٢ : بيئه التربة.
٤٣	٥/١/٢ : أنواع تدهور التربة ومظاهره وكيفية علاجه.
٤٥	٦/١/٢ : أهم أسباب تدهور التربة – التصحر.

رقم الصفحة	الموضوعات	
٥٢	٧/١/٢ : الآثار الاقتصادية للتدهور.	
٥٣	٨/١/٢ : الآثار البيئية للتدهور.	
٥٣	٩/١/٢ : أسباب تدهور تربة الأراضي المستصلحة في مصر.	
المبحث الثاني : المدخل الاقتصادي للدراسة وعلاقته بالتدور البيئي		
٦٠	٦٠ : مقدمة.	
٦١	٢/٢/٢ : العقيدة الاقتصادية للزراعة في مصر.	
٦٢	٣/٢/٢ : التداخل بين الاقتصاد والبيئة وعلم الاقتصاد البيئي.	
٦٣	٤/٢/٢ : علم الاقتصاد البيئي.	
٦٥	٥/٢/٢ : الاقتصاد البيئي والتقييم.	
٦٨	٦/٢/٢ : إقتصاد الرفاهية.	
٦٨	٧/٢/٢ : التكلفة و العائد الاجتماعي و توازن السوق.	
٧٠	٨/٢/٢ : استخدام طريقة التغير في الإنتاجية كمدخل لتقدير قيمة للتدور البيئي للتربة.	
المبحث الثالث : المدخل القانوني و التشريعي لمشكلة التدور البيئي		
٧٧	١/٣/٢ : مقدمة.	
٧٨	٢/٣/٢ : القانون و البيئة.	
٧٨	٣/٣/٢ : بعض القوانين و التشريعات البيئية الهامة.	
٨٤	٤/٣/٢ : بعض الاتفاقيات البيئية الدولية الهامة.	
٨٦	الفصل الثالث : الدراسة الميدانية	
٨٨	المبحث الأول : مجتمع و عينة البحث	
٨٨	١/١/٣ : مقدمة.	
٨٩	٢/١/٣ : مجتمع الدراسة.	